





وتوجه بالشكر الجزيل لمعالي السيد موسى فاكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، على التزامه الراسخ بمنح زخم جديد للعمل الذي تضطلع به المفوضية، مواكبة منها لوتيرة الإصلاحات التي تعرفها منكممتنا.

إن اجتماعنا اليوم يشكل محطة تاريخية حاسمة. فإحداثا منصقة للتبادل الحر هي الأوسع نطاقاً والمحتضنة لأعلى نسبة من الشباب، مقارنة بمثيلاتها في العالم، يجسد بلاء صدق إرادتنا المشتركة لبناء إفريقيا الغد والمستقبل.

فهذه الخطوة تدشن بداية عهد جديد ينطلق بنا نحو آفاق وممارسات وآليات جديدة في مجال التضامن، لأن إقامة منصقة للتبادل الحر على الصعيد القاري من شأنها أن تساهم في تعبئة المبادرات وتكوير الخبرات وحفز التفكير الخلاق، كما تستجيب على الخصوص لما يحدهو شبابنا من كموم أكيد لبناء قارة إفريقية قوية ومندمجة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

تشهد إفريقيا اليوم حركة دائبة على كافة المستويات وفي جميع الميادين، فهي تزخر بشروات كبيعية وفيرة وإمكانات بشرية هائلة. وهذا ما لاحظناه خلال الزيارات العديدة التي قادتنا إلى مختلف جهات قارتنا.

وقد وقفنا خلال هذه الزيارات على الحاجة الملحة إلى التكتل في إطار مجموعة إفريقية متماسكة وكمووحة. وعلى هذا الأساس، فبقدر ما تمثل عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية التجسيد الفعلي لهذه الإرادة الثابتة لتوجيه الجهود والمبادرات، فإنها تعكس أيضاً تشبثنا الراسخ بروح الاتحاد وثوابت الوحدة الترابية لكل بلداننا والتضامن الإفريقي بينها.

ومن ثمَّ، فإن تدشين منصقة التبادل الحر القارية الإفريقية يعد اليوم نقلة نوعية على كهرق تنمية القارة الإفريقية من جميع النواحي. فإقامة هذه المنصقة تشكل مبادرة تنبع من إفريقيا وتصب في مصلحتها.



كما تعد امتداداً وتعزيراً للتدابير العديدة التي اتخذتها بلداننا لفائدة التجارة البينية الإفريقية. ومن شأنها أيضاً أن تحفز الاستثمارات والتنمية الاقتصادية، وتصور الروابط داخل القارة، وتضفي دينامية جديدة على مسار الاندماج في إفريقيا. وهي خطوة تنبع من مقارنة عملية تؤسس لإفريقيا مندمجة ومزدهرة ومسيرة للواقع الدولي.

فقد أحدثت خطوة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا لسنة 1980 ومعاهدة أبوجا لسنة 1991 المجموعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها أساساً للاندماج الإفريقي. أما اليوم، فإن الصديق نحو إقامة منصفة التبادل الحر القارية باتت سالكة بفضل التقدم الملحوظ المسجل في هذا المجال على صعيد هذه المجموعات التي ارتقت بعضها إلى مستوى الاتحاد الجمركي.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، بفضل ما راكم من تجارب، يعي تمام الوعي بأن الانفتاح الاقتصادي وإحداث مناطق التبادل الحر مع شركاء في بلدان الشمال أو الجنوب غالباً ما يثير مخاوف مشروعة ويخلق تحديات ينبغي مواجهتها بالآليات المناسبة.

ولمراء في أنه كلما أخذت هذه المخاوف والتحديات بعين الاعتبار كلما اتضحت بجلاء مزايا الانفتاح الاقتصادي وتكشفت آثاره الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني ويزور مسارات تنموية جديدة.

ومن ثم، فإن أي توجه يعاكس مسار هذه الدينامية على الصعيد القاري لن يكون مآله سوى تأخر القارة، وإضعاف قدرتها التنافسية، وإخلاف موعدها مع التنمية.

ومن هذا المنطلق، يؤمن المغرب بضرورة إرساء تنمية مشتركة قائمة على أساس التعاون البيني الإفريقي والتكامل الاقتصادي، وعلى قاعدة التضامن الفاعل وتوحيد الوسائل والجهود. وهذه، باختصار، هي المقومات الضرورية الكفيلة بتحقيق النمو الشامل والتنمية البشرية المستدامة لقارتنا، ومن ثم الارتقاء بها إلى مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة على الساحة الدولية، بما يخدم مصلحة شعوبنا قاصبة.



ولابد كذلك لأي مشروع يروم تنمية القارة الإفريقية ومبادلاتها التجارية أن يأخذ في الحسبان ضرورة مواكبة المستجدات التكنولوجية العالمية، وبحول النقص المسجل في المبادلات داخل قارتنا إلى فرصة حقيقية للنهوض بالتكنولوجيا الرقمية الحديثة.

إن إفريقيا ماضية اليوم في طريقها لتصبح مختبراً للتكنولوجيا الرقمية. فالتقانة الرقمية ما فتئت تغير وجه قارتنا، من خلال الانخراط الفعلي لشبابها المسلم بروح الإبداع والإقدام. ويعود الفضل في هذه القفزة الرقمية إلى المقاولات الناشئة النشيطة في عدة مجالات، نذكر منها على سبيل المثال: الحصر؛ قطاع المال، والاتصالات، والصناعة، والصناعات الغذائية. فالشباب من ذوي الدخل الضعيف هم في الغالب من يقودون عملية الابتكار هذه. وبالتالي، فحري بنا أن نضع العناية بهم في صلب سياساتنا العمومية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

نلتقي اليوم لنحسم في أمر مستقبل قارتنا الاقتصادي والتجاري. فقد صار لزاماً علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نجعل بمد جسور الترابط الدائم بين الأسواق الإفريقية.

وتعد منصفة التبادل الحر القارية الإفريقية، آلية أساسية لتعزيز هذا النموذج التنموي الاقتصادي الجديد، القائم على الابتكار وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وعلى التجارة التضامنية. وهو ما يستدعي توحيد الصف الإفريقي قصد بناء اقتصاد قاري مزدهر يقوم على التنمية الشاملة والمستدامة، وعلى تشجيع المبادرة الحرة وإنتاج الثروات.

ولعل الحرص على الاستجابة لهذه التطلعات المشروعة هو بالذات ما يسرّ تنويع الجولات المتعددة للمفاوضات بميلاد هذا الإصدار القانوني الأنسب المتمثل في منصفة التبادل الحر القارية الإفريقية.

ولا يفوتنا، في هذا السياق، أن نشي على ما يضلح به فخامة السيد إيسوفو محمود، رئيس جمهورية النيجر، من عمل حازم ودور قيادي كان لهما بالغ الأثر في كل الجهود التي تخللت المفاوضات، والتي ستمكن من التنزيل الفعال لمشروع منصفة التبادل الحر.



إن هذا الفضاء التبادلي المنشود لم يعد مجرد حلم أو مشروع عادي. فالنتائج التي تحققت بفضل روح التوافق تعكس لموجحات جميع الأطراف وانشغالهم. كما أن ما اتسمت به جولات المفاوضات من حماس ودينامية كشف عن رغبة كبيرة في تحرير تجارة البضائع.

وما هذه النتيجة الأولية الملموسة سوى تجسيد لعزم كل الدول المنخرطة في هذا التوجه، على فتح الأسواق وتوسيع نطاقها، في كل احترام الخصوصيات الاقتصادية الوطنية، لا سيما في ما يتعلق بالصناعات الناشئة والأنشطة الاقتصادية للفئات الهشة.

وهذا التوجه بالذات هو ما يحتم علينا أيضاً أن نتناول في المفاوضات المستقبلية قضايا أخرى لا تقل أهمية، من قبيل شروط المنافسة الشريفة، وحماية الملكية الفكرية، وتشجيع الاستثمارات.

فذلكم هو السبيل الوحيد الكفيل بتمكيننا من توحيد كلمة إفريقيا في مجال التجارة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إننا بصدد بناء إفريقيا الغد، التي سيرثها أبنائنا من بعدنا. ونحن، إذ نقيم صرحها على أسس اقتصادية متينة، فإننا نسعى بذلك إلى أن تعود خيراتها بالنفع العميم على الشعوب الإفريقية بالدرجة الأولى.

وإذا كنا قد قطعنا أشواطاً مهمة في بناء إفريقيا المستقبل وتأهيلها لتتولى زمام أمورها، فإننا مكابون أيضاً بقطع أشواط أخرى على نفس الدرب حتى لا تكفل تنميتنا الاقتصادية رهينة أهواء وإرادات خارجية.

شكراً على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.